**-مقياس تمويل المنشات الرياضية**

**المحاضرة رقم 5**

**- أهدافه: " تمويل منشاة الرياضية** " **أهمية التمويل و اشكاله في المنشات الرياضية** "

**1-أهمية التمويل في المنشات الرياضية**

بعدما شهد ميدان الرياضة تطور مذهل في نظم الإدارة والتمويل، وأصبحت تعتمد علي فلسفة النظام الرأسمالي الذي يعتمد إلي توفير فرص المنافسة علي العرض و الطلب خاصة بعد أن أصبح الاقتصاد الحر الذي يعتمد علي رأس المال الأكثر انتشارا ،وأصبح اقتصاد السوق هو الغالب في جميع أنحاء العالم ،وهذا النظام لا تسعي الدولة إلى السيطرة علي وسائل الإنتاج وأصبحت المنافسة حرة وبدا مضمون الاحتكار الحكومي للاقتصاد في الاندثار.وعلي المبدأ دخلت النظريات الاقتصادية في مجال الرياضة بتقليص سيطرة الحكومة ونظرتها إلي كون الرياضة للجميع وعلي الحكومة أن توفر كل الاعتمادات وتسيطر علي مدخلاتها ومخرجاتها(1). وعلي أساس هذه النظريات الحديثة التي تعتمد النظام الرأسمالي و الاقتصاد الحر ،أصبحت الرياضة تدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريك للإنتاج أو كقيمة مضافة، وهناك دراسات عربية و أجنبية مهتمة بالميدان اثبت أن الرياضة تمارس من قبل قاعدة عريضة،وأصبح يخصص لها جزء هام من الدخل القومي ولها ميزانية مبوبة تصدر من وزارة المالية لتوفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الرياضية وتطوريها.هذا بجانب فتح مجال الاستثمار في بعض أنشطتها.وذلك حسب جدولة الأنشطة الرياضية والاتحادات الرياضية المحلية والدولية بجانب المشاركة في التظاهرات الرياضية المحلية والدولية وان يكون بالقيمة المطلوبة وفي الوقت المطلوب فالهدف منه تطوير المشاريع الرياضية.حيث أن ميزانية التمويل الرياضي توجه نحو البني التحتية وما تتطلبه من منشات رياضية ومعدات بالإضافة إلي احتياجات الموارد البشرية من تدريب ،وتكوين وإدارة...الخ . لكن إغفال هدا الجانب من طرف الفاعلين في العالم الرياضي يشكل خطرا علي السير الطبيعي للرياضة بل علي مقوماتها للمتطلبات الاقتصادية خاصة إذ لم تكن هناك موازنة بين المداخيل والمخرجات بمختلف أنواعها يجعل العجز الدائم هو القاعدة،وان تراكمه يؤدي إلي غياب الدولة علي الساحة الرياضية العالمية.

والعصر الحديث يشهد ارتباطا كبيرا بين الرياضة والمصالح التجارية ،وأصبح الهدف الرئيسي من وراء المنشات الرياضية هو المنافسة و الربح المادي وتغطية النفقات من خلال إقامة الأنشطة الرياضية تتصف بالجودة لما في ذلك من منافع متبادلة ،وعليه يمكن أن نحدد أهمية التمويل في المجال الرياضي بما يلي(1):

* توافر المال عامل أساسي لتحقيق أهداف المؤسسة(المنشات) الرياضية.
* يعد أداة من أدوات التخطيط لتحقيق أهداف المؤسسة(المنشات) الرياضية ويتمثل في الموازنات التخطيطية والتقديرية اللازمة لكل سنة مالية.
* يؤمن و يسهل انتقال الفوائد النقدية والقوة الشرائية من الوحدات ذات فائض إلي الوحدات ذات عجز مالي.
* توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات عجزها.،هذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة.

وينبغي الإشارة أن هناك ثلاث قواعد أساسية في تمويل المؤسسة الرياضية:

* يجب تمويل الأموال الثابتة للمؤسسة الرياضية عن طريق الأموال الدائمة بمعني الأموال الخاصة بالمؤسسة مضافا إليها القروض طويلة الأجل والمتوسطة.
* ممكن تمويل الأصول بواسطة قروض قصيرة الأجل .
* ينبغي المحافظة علي هامش الأمان ، يتمثل في تمويل جزء من الأموال المتداولة بالأموال الدائمة،وهذا الهامش يعرف برأس المال العام الدائم.

**2- أشكال التمويل**: هناك عدة أشكال من التمويل نذكر منها ما يلي:

**ا- التمويل المباشر**: وهدا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المنشاة الرياضية والجهة الممولة دون تدخل وسيط مالي،وهدا النوع يتخذ صور متعددة،كما يختلف من مؤسسة لأخرى فقد يكون منح تعليمية للإداريين و استشارات إدارية ومنتديات إقليمية التي تنظم من طرف الهيئات العالمية.

**- التمويل الحكومي:** هو الدعم المالي التي تخصصه الحكومة لكل منشاة، وتلجا الحكومة في بعض الأحيان إلي التمويل المباشر من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة.

**-التمويل الأهلي:** هو كل التبرعات المالية والعينية التي يقدمها رجال المال أو الأعمال أو الأفراد أو المؤسسات العامة أو الخاصة ،وقد تكون هبات أموال أو إنشاء أو إصلاح أدوات، معدات أجهزة ويتمثل في الرعاية من قبل المؤسسات مثل الشركات الكبرى... **- التمويل الذاتي:**

إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطاتها (3) ، ويشمل مساهمة أصحاب المنشاة في التمويل،ويعني استخدام جزء من الإيرادات المنشاة في عملية التمويل وفق قرارات إدارة المنشاة،وهدا باقتطاع نسبة معينة من الإيرادات التي تحققها المنشاة وتحتفظ بها كمصدر من مصادر التمويل ويوضع تحت تصرف المنشاة لمدة غير محددة أو استخدام كليا أو جزئيا بعد مدة ما للتسديد و الالتزامات مالية معينة. فإذا ظهرت مصادر التمويل الذاتي في الميزانية المنشاة علي سبيل المثال الاحتياطات أو تعديل قيم المنشاة يطلق عليها التمويل الذاتي الحر، وإذ لم تظهر يطلق عليها تمويل ذاتي خفي مثل الاحتياطات المجمدة.

**- المراجع** :

 – حسن احمد الشافعي (2006 ): الموسوعة العلمية لاقتصاديات الرياضة والاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية، ط 7، دار الوفاء، الإسكندرية،ص

2- الزغبي محمد هيثم (2000): الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن ،ص77

3- ناصر دادي عدون(2000): تقنيات مراقبة التسيير، دار الحمدية العامة. الجزائر، ص83